الغش بمكبرات الصوت

ابراهيم محمد القانص

● لاتزال ظاهرة الغش في الامتحانات تشكل عقبة كبيرة امام مستوى التعليم ومن المؤسف جدا ان تصل السخرية والاستهتار بالامتحانات الى حد تغشيش الطلبة بالمكبرات الصوتية من خلف الاسوار ومن وراء الشبابيك وهذا بالفعل يحدث ويتحمل مسؤوليته الجميع حكومة ومجتمعاً.

فماذا يعني ان يصل الغش الى حد المناداة بمكبر الصوت بأرقام الاسئلة واجاباتها، إذا لم نتدارك هذه المشكلة الكبيرة فسيظل مستوى التحصيل العلمي للطلاب واقفا مكانه لن يتقدم خطوة الى الامام.

ويفترض ان تُتخذ ضد هؤلاء الذين يستخدمون هذه الطريقة المستهترة المسيئة للعلم والتعليم إجراءات حاسمة ورادعة .

وإذا كان الوضع بهذا الشكل في الامتحانات التي تمت فكيف سيكون في امتحانات الشهادة الثانوية وهذا مانود طرحه امام الجهات المعنية حتى تتخذ اجراءات حاسمة وصارمة دون تهاون مع احد فالطالب الذي يستعين بمثل هؤلاء هو المسؤول الاول وهو الاكثر استهتارا وعبثا.

فمن المستحيل ان تأتي مجموعة لتغشيش الطلاب وهم لا يعرفونهم والمتعارف عليه ان هؤلاء لا يأتون إلا بطلب من أولئك الذين ظلوا يلعبون طيلة أيام العام الدراسي ولم يذاكروا ولم يبذلوا أدنى جهد معتمدين على هذه الاساليب المسيئة واللاأخلاقية...

كل هذه الممارسات تدل في مجملها على عقول فارغة لاتمتلك شيئا من علم اوثقافة في الوقت الذي يعتبر هؤلاء جيلا بأكلمه تبذل الدولة الكثير من أجلهم حتى يكونوا افرادا يستفيد منهم المجتمع ، فماذا سيستفيد المجتمع والوطن ممن يعتمد في نجاحه على الغش وبطرق مخجلة ، يجب ان تمحى هذه الظاهرة من أذهان الطلاب ويجب ان تكون الاجراءات المتخذة ضد من يستخدم هذه الطرق السخيفة صارمة على اعتبار ان التفريط في ذلك تفريط في مستقبل الاجيال وتركهم يتخبطون في دروب الفشل والضياع وهذه أمانة سيحاسب عليها كل معنى بهذا الامر ابتداء بوزير التربية والتعليم وانتهاء بأولياء الامور الذين يجب عليهم ان يضعوا في نفوس أبنائهم حب المثابرة والتحصيل والاعتماد على النفس فقط وغير ذلك لايجوز لأنه مخالف للدين وللأعراف والاخلاق العامة.

تهنئة حارة.. بلون الماء

أمير القرشي

● تهنئتي هذه لا تندرج ضمن التهاني والتعازي والمجاملات التي منع الرئيس منذ أكثر من عام من نشرها على حساب المال العام، وان كان لا بد منها فعلى العزي والمهني نشرها على حسابه الخاص، لكننا ننسى اليوم وقد بدأت موجة الحر تشتد ، وبدأ سكان العاصمة صنعاء يشكون من الحر ويلجأون لفتح النوافذ والنوم دون أغطيه ، والتخفيف من ملابسهم طلبا لنسمة هواء باردة تعينهم على النوم المريح ، ومع انعدام نسمات البرود لجأت بعض الأسر الميسورة لشراء المراوح ، المتحركة أو تركيب مراوح في سقوف الغرف. هذه المنتجات الكهربائية واجهزة التكييف لم يكن سكان صنعاء يعرفونها وذلك لاعتدال مناخها وميله للبرودة ، ولكن مع ازدحام المدينة بالعمران وتلاصقها وزيادة عدد السكان والسيارات فيها بعد ان أصبحت من المدن المليونية فقد تغير مناخها ، وحرارة جوها ، وهذه الظاهر تؤكد حقيقة تغير المناخ وارتفاع حرارة الارض والتي تقود لتقلبات الطقس والمناخ وتغيره فالمناطق الحارة ستزداد حرارة، والمناطق الباردة ارتفعت حرارتها ، ومع تغيرات المناخ ستتغير حتى دورة المحاصيل والنباتات في أقاليم زراعية كثيرة فالمناطق التي كانت تزرع فيها النباتات التي يلائمها البرد وجو المناطق الباردة ، ستختفي بسبب تحول هذه المناطق الى مناطق حارة لها نوع خاص من النباتات والمحاصيل التي تناسبها، سيتغير التخطيط العمراني والحضري للمدن بل وتصميم المباني لتصير ملائمة للظروف المناخية في حال ارتفاع درجة الحرارة حتى الملابس التي يرتديها الناس في الصيف والشتاء.

سنرى سكان صنعاء وقد تخلوا عن الملابس الثقيلة الصوفية واستبدلوها بملابس خفيفة وتحللوا من لبس الجنبية طوال اليوم، وقد ارتفعت حرارة جوها واختفت الخضرة من ربوعها واحيائها ومنازلها بسبب زحف العمران وسوء التخطيط العمراني وشحت المياه اللازمة هنا وعند ذكر الماء يكتشف المرء حالا للحر وملاذا لراحة النفس انتعاش الجسد وحصوله على الراحة وانخفاض الحرارة وتمكينه من النوم والاسترخاء وهدوء الروح لكن برغم سهولة الحل فإن عدم توفر المياه بالكميات الكافية تجعل مسألة الاغتسال اليومي أمر مؤجل تتقدمه الضروريات في استخدام الماء للشرب والطبخ وغسل الأواني والملابس ،واستحمام الاطفال ومتطلبات الصحة والنظافة .

الماء نعمة واليوم تكتشف الاجيال وستظل تكتشف ما للماء من أهمية وأن الماء أساس الحياة والاستقرار والتنمية والتحضر فكيف نحافظ على المياه وكيف تظل مؤسسة المياه تقوم بدورها وتجعل الماء متوفر في شبكات المياه تصل الى كل بيت، الأمنية كبيرة، لكن قيمة فاتورة الماء والمجاري أكبر من أي حديث وأكثر قيمة من السلعة نفسها توقف الدماء في العروق قيمة فاتورة التلفون والماء والمجاري عظيم على دخل المواطن البسيط فيرى الرحمة في شراء الوايتات خاصة الساكنين في العمارات ذات الشقق المتعددة ذات العداد الواحد فهل يتم توعية المواطن ومده بالمعلومات عن عوامل رفع قيمة الفواتير للماء والهاتف (والمجاري) وغلاء ماء القوارير وحتى ماء البحر لن نطوله .. ليس عيبا أن نناقش بعض المخاطر وأن نوعي الناس بها ونشجعهم على تفهمها والتعاون مع أية جهود للتصدي لها والحفاظ على ثروة المياه انها دعوة للحكومة ولوزارة المياه والبيئة لتبدأ العمل وتنبذ الكسل وتلتزم بحقوق المستهلك في الحصول على خدمة جيدة وبسعر معقول.

وتهنئتنا الحارة للحكومة لنيل الثقة قد يقول قائل إنها تهنئة بلا لون أو طعم أو رائحة وله نقول كذلك صفات الماء الطاهر المطهر الصالح للشرب والاستخدام تلك صفاته وهو أغلى ما في الوجود وأنفس العناصر وأساس الحياة والتحضر..

السياحة طائحة.. إلا إذا ..!!

عبدالقادر الشيباني

● ما أكثر الورشات اليومية والندوات الاسبوعية واللقاءات التشاورية السنوية ما اكثرها حين نعدها ولكنها في إيجابياتها قليلة المردود النفعي للجميع باستثناء صرفيات منثورة لجيوب مخزوقة.

● والسياحه طائحة لامحالة.. فاذا كانت هي اليوم دائخة من جراء اصاباتها المتكرره وجراحاتها النازفة من الضربات الموجعة التي تتلقاها من الداخل ومن الخارج !! ولكن سياحة الغد القريب ممكن ان تكون اكثر صحة وانتعاشا وهذا لا يتم إلا اذا بدأت الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة والسياحة والجهات المعنية الاخرى بوضع آلية جديدة لخطة سياحية تكون لها أولوية في الخطه الشامله للدوله.

إلا إذا اتخذت الحكومة اجراءات تشريعية مفعلة بموجبها تعمل على الحد من فوضوية البناء العشوائي وامتداده الى المواقع السياحية ذات المورد الطبيعي، والارث الثقافي. وهذا الداء الذي يصيب السياحة يسري كسريان النار في الهشيم، وذلك في افضل المواقع الاستجمامية والاستروحية .. وبالذات في المواقع الجاذبة في الشواطئ على مشارف البحر والدليل على هذه الفوضى ما يلاحظ من توسع البناء وحجز الأراضي واحاطتها بأسوار من الحديد والاحجار والبلوك مع استمرار ردم الشواطئ في المدن الساحلية وكم قد رفعت احتجاجات وملاحظات من الحديده وعدن وحضرموت وسقطرى .

● الا إذا اقمنا مؤتمراً في اليمن في مطلع العام القادم للكتاب والسياحيين والصحفيين، ودعوة الادباء المهتمين بالتراث الانساني والسياحه الثقافية، كما حدث لمصر، ولبنان، وتونس، والجزائر أن استضافت المؤتمر السنوي للكتاب السياحيين الذي يحضره اقليمياً ودولياً أكثر من مائتي كاتب وصحفي واليمن شاركت في هذه اللقاءات والمؤتمرات السياحية .

● الا اذا تم ايقاف حفريات الآبار واهدار المياه المعدنية في ينابيع الحمامات العلاجية كحمامات دمت والسخنه وآنس وغيرها من عشرات الحمامات المعدنيه للسياحة العلاجية,..

● إلا اذا تم إدخال اساليب حديثه وانواع جديدة من السياحة الاستجمامية والاستروحية لانعاش سياحة داخلية وإقليمية صيفا فمناخ اليمن على مدار العام معتدل وصحي لهذا نجد اقبالا كبيراً من السياح.

● وممكن ان تقوم السياحة بعافية اكثر اذا تكاملت البنيه الاساسية الداعمة للمشاريع التنموية السياحية حتى في ظل فترة الركود ممكن ان يبدأ العمل من اليوم الى الغد .

● السياحة ستعود اذا استتب الأمن استتباباً كاملاً في انحاء البلاد .. بحيث يمكن ان يتعرف الزائر على مايريد وان يقطع الارض اليمنية ويمسحها شرقاً وغرباً دون ان يتعرض لأي من المزعجات التي كان يتعرض لها السائحون .

● إلا اذا زادت الإصدارات السياحيه من أدلة ونشرات ومطويات وخرائط وكتيبات مقروءة واستغلت الوسائل الاعلامية الاخرى المسموعة منها والمشهودة وعبر الفضائية اليمنية لتقديم برامج متنوعة ومتجددة .

● إلا اذا اسرعت الهيئة العامة للتنمية السياحية بتنفيذ اعمالها المرسومة وفق خطتها التنموية لاستثمارات المواقع السياحية بعد اجراء كامل اعمال المسح البري والبحري والذي يشمل الشواطئ والجزر والمواقع المرتفعه في الجبال ومواقع الحمامات المعدنيه .

ولا ننسى هنا نقطة هامة حول نجاح التنمية، ان خطة التنمية تعتمد على جملة عناصر رئيسية لعل اهمها :- الثروة الطبيعية المتوفرة في المنطقة. الثروة الثقافية وهي متنوعة وتختلف من مكان الى آخر .

– ثم المرافق التعميرية والمنشآت المتجددة التي يتم إقامتها وفقاً لخطط التنمية .

فالنشاط السياحي كما هو معروف في كل الدول يتوقف على التنمية الشاملة للموارد المتضمنه للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهيء سبل الحياة والإعاشة المقدمة للسائحين الذي يزورون المنطقه ويقيمون فيها .

● نعم السياحة ممكن ان تفيق وتنتعش من جديد واكثر من السابق ولكن اذا نفذت التسهيلات والاغراءات والمعاملات السريعة بدون تعقيد وتطفيش لكل انواع الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية وذلك بموجب ما جاء في توجيهات فخامة رئيس الجمهورية / علي عبدالله صالح، وما ورد في برنامج الحكومة على ان تصنف المناطق السياحية والمواقع الجاذبة على درجات – هناك مناطق التنمية السياحية – من الدرجة الاولى. واخرى من الدرجة الثانية ثم الدرجة الثالثة والرابعة.

فاذا كنا نؤمن بأن الغد يبدأ اليوم ممكن ان يتحقق الشيء الكثير، بل واكثر مما تحقق في فترات سابقة فمشاريع التنمية ممكن ان تقام ويتحقق المزيد من الانجازات على ان تكون للحكومة – أولا – المبادرة وبذل المزيد من الامكانيات المادية ثم القطاع الخاص ثانيا حتى تعود لليمن حركتها السياحية الدولية.

هموم يومية

عبدالملك محمد السلال

● في كل أرجاء المعمورة تحرص الجهات المشرفة على حركة السير وتنظيمه على عامل الوقت وتعمل وفقاً لجوهر القاعدة الذهبية(الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك) وتنطلق هذه الجهات في تطبيق آليات عملها وفق خطط علمية مدروسة تتوافق كماً وكيفاً مع تنظيم المرور وانسياب حركة السيارات والمركبات بشكل دقيق يسهل تنقل مواطنيها على اختلاف فئاتهم العمرية ومشاربهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية بهدف الوصول إلى مقار أعمالهم وقضاء حوائجهم في وقت قياسي وباقل جهد ممكن سواء كان ذلك بالتنقل عن طريق المواصلات العامة ,أو بسياراتهم الخاصة ,كل وفق إمكانياته– لكن المهم أن يصل إلى مكان عمله في الوقت المحدد.

حتى ان الموظفين في الغرب يقطعون مسافات طويلة تتجاوز مئات الكيلو مترات من القرى للوصول إلى مقار أعمالهم في المدن الرئيسية دون عوائق تذكر– باستثناء حالات معينة– والاستثناء لاحكم له.

هذا الأمر يوفر بيئة خصبة لسهولة التنقل والحركة بشكل عام ,وتجسيداً للمبدأ الليبرالي(دعه يمر دعه يعمل) ,ونحن حثنا الإسلام الحنيف على العمل واستلهام قيمة الوقت باعتبار أن حياة المرء في هذه الدنيا الفانية مرحلة قصيرة يجب أن تقرن بالعطاء والعمل.

ومن هنا نجد أن الطبيب والمهندس والصحافي والضابط في الدول المتقدمة ينجزون أعمالهم بكفاءة ودقة متناهيتين لأنهم ببساطة شديدة يقدسون الوقت والعمل ويجدون في الوقت نفسه من يسهل لهم الحركة أمامهم فيصلون قبل الوقت المطلوب إلى أعمالهم.

أما في بلادنا.. فإن المواطن يعاني الأمرين.. واجدني ملزماً بحكم عملي أن انقل نبضات رجل الشارع وما يعتمل في نفسه من مرارة التساؤل الذي دفع(إدارة مرور الأمانة ,وأمانة العاصمة) إلى إطالة معاناة الناس عبر اختيار مواقف وفرز باصات وحافلات غير متناسبة بالمرة لا من حيث تقاربها أو سير خطوطها التي شبهها أحد المواطنين– بلعبة المتاهة الإلكترونية– وذلك لكثرة خطوطها المتعرجة والملتوية بحيث لا يصل الراكب إلى مكان ما أو يتمكن من قضاء منافعه أو معاملته الا وقد(الرازم طلع إلى حلقه) من كثرة تنقله من موقف باص إلى مثيله دون مراعاة للفئات العمرية المختلفة في أوساط الناس كوجود كبار الشيوخ والمسنين وحتى المرضى منهم غير القادرين على قطع بضع خطوات ,ناهيك عن معاناتهم داخل الباصات التي يحتشر فيها الركاب وكأنهم سمك السردين المعلب ويزيد من حدة هذه المعاناة عدم التزام السائقين بالوقوف في الأماكن المخصصة.

ما نريد أن نصل إليه مع كل الاحترام والتبجيل لادارة المرو وجميع العاملين فيها, هو أن هذه الفرز على كثرتها لم يكن اختيار اغلبها موفقاً فهي متباعدة فيما بينها كلياً مما يجبر المواطن على خوض مارثون سير على الأقدام يضيع فيه الوقت ,وكأن هذا الشعب يعمل خارج إطار الزمن ,زد على ذلك أن إغلاق شوارع معينة ومنع حركة المرور فيها لدواعي حفر المجاري وما شابه.. يجعل المعاناة مضاعفة ومن هذه الخطوط التي تغلق– على سبيل المثال– خط التحرير– الحصبة–وصولا إلى المطار ,حينها كيف يتصرف المواطن والموظف.. خاصة إذا كان ما في جيبه لا يسعفه لاستئجار سيارة أجرة– وما أكثر هذه الحالات– حتى أنني سمعت امرأة مسنة وهي تحمل على رأسها حملاً ثقيلاً(قارورة) وتصطحب في يدها ولداً صغيراً لا يتجاوز عمره خمس سنوات– تتضرع ببساطة كلماتها الشعبية المؤثرة إلى الله– عندما وجدت موقف خط التحرير– الحصبة– خاوياً من باصاته– الله ينتقم من كل مؤذي) كيف أفعل وأين أسير بهذا الجاهل وما بش معي زلط حق سيارة انجيز!

تقصد العجوز (القروية) من يساعدها على استئجار سيارة أجرة تنقلها هي والصغير إلى منزلها الكائن بجوار مبنى التلفزيون.

والأسبوع الماضي تسبب نقل فرزة الحصبة لجميع خطوطها– باستثناء خط الحصبة الجامعة– هائل– الدائري– إلى الموقف الجديد بجوار جولة– الحباري– في حدوث إشكالية أخرى زاد من حدتها عدم تقيد السائقين بايصال الركاب القادمين من المطار والجراف إلى الموقف المناسب.

ودفع هذا الاستثناء سائقي خط الحصبة– الجامعة– هائل– الدائري إلى الإضراب عن العمل لاسباب تتعلق بنقل الفرزة مما أوجد حالة من السخط العام في أوساط المواطنين الذين صبوا جام غضبهم على الجهات المختصة وكأنه لا يكفي المواطن المسكين والغلبان ما يعانيه من ضغوط الحياة ولهيب الأسعار المولعة في كل إتجاه فماذا يفعل وقد أعيته الحيلة والى من يروم؟

تلك بعض أمثلة على ما يتعكفه المواطن اليمني من رحلة عذاب يومي مستمرة نضعها أمام الإدارة العامة للمرور ومرور الأمانة وأمانة العاصمة لتعيد النظر في توزيع مواقف وفرز الباصات بحيث تكون متناغمة ومتقاربة فيما بينها وتقلل من المعاناة الملحوظة للركاب.

أما مواقف الباصات الحالية فلا يستطيع المواطن فك طلاسم اختيارها فهل روعي في ذلك الاختيار الفئات العمرية للناس أو الكثافة السكانية وهل تم وفق مخطط مدروس مسبقاً.. ثم ما هو المانع من استحداث خطوط سير مباشرة للباصات من باب اليمن إلى المطار– دون توقف ؟! على سبيل المثال وتعميم هذه التجربة في كل الشوارع.. أسئلة وأسئلة كثيرة بانتظار من يجيب عليها ,ولا أريد أن يفهم اننا ضد إدارة مرور الأمانة– أو الإدارة العامة للمرور– لأن النقد حق مكفول وهو اقصر الطرق لتقويم الاعوجاج أينما وجد بهدف إصلاحه وتلاقيه ولا يغيب عن البال الإنجازات التي حققتها إدارة المرور فعملت خلال السنوات الماضية على التقليل من الاختناقات المرورية وغطت خدماتها كافة الشوارع والجولات التي رافقت التوسع العمراني خلال فترة وجيزة.

ظواهر يجب ان تختفي !!

قاسم عبد الله النوعه

يجلس لليوم الثاني على مقاعد الامتحان ما يقرب ١٩٩,٠٠٠ طالب وطالبة في المراكز الامتحانية في عموم المحافظات ليؤدوا امتحانات الثانوية العامة ليجتازوا مرحلة علمية إلى أخرى بتوفيق الله.

في يوم لا ينفع الندم على مافات من الوقت وما ارتكبه بعض أبنائنا الطلاب والطالبات من عبث بالوقت طوال العام ,لا ينفع الندم ووزارة التربية قد جندت طاقاتها وإمكاناتها للمتابعة والأشراف المباشر على سير الامتحانات في المراكز الامتحانية حتى يضفي عليها طابع الجد والعدل بحيث يحوز الطالب نسبته زرعها وتعهدها طوال العام بالمذاكرة لا بالمكابرة وبالجهد لا بالجند.

وفي إشراف من القيادة الجديدة للوزارة ممثلة بالأستاذ الدكتور/ عبد السلام محمد الجوفي فإن الجميع يطمح كثيرا أن تختفي المظاهر التالية:-

١- تختفي المظاهر المسلحة حول اللجان

٢- تختفي أمراض التربويين داخل القاعات الامتحانية وتحمل المسؤولية بجدارة واحترام للواجب.

٣- تختفي ظاهرة قطع الطريق أمام مسار الظروف الامتحانية٤- تختفي المهازل بين الشخصيات الاجتماعية والجهات المسؤولة عن إدارة الامتحانات في المراكز.

٥- يختفي شعار دعه يمر دعه والعمل الجاد بالضوابط التي أقرتها اللجنة العليا للامتحانات ونفذتها في حق مدارس وأشخاص.

وهنا نود أن نذكر القائمين على عملية الامتحانات أنها ينبغي أن تجسد معنى كلمة امتحانات في كل المراكز الامتحانية دون استثناء ,حتى تأتي المناسبة التي تقول فيها إن الامتحانات كانت امتحانات للوزارة ولطلابها ونجحت ونجح طلابها, ونجاح الوزارة في نظري مرهون بالوعي المسؤول من كل تربوي يتصل عمله بالامتحانات ,إنها امتحان له قبل أن تكون امتحانا للوزير أو المدير ,وعلينا أن نؤمن أن إصلاح وضع التربية بأيدينا والامتحانات على النوايا دليل.

سؤال؟

هل آن لنا جميعا أن نشعر بأهمية المستقبل ابتداء من تحقيق العدالة والنزاهة في الامتحانات؟ الإجابة بأيدينا نحن التربويين.

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي

مباح الخير

شاكر..!

لازلت أتذكر ومدينة تعز تتذكر وأبناء تعز يتذكرون وجيلي كله يتذكر الفنان أو مشروع فنان كان سيصبح كبيرا وسفيرا للفن اليمني لو كانت هناك قابلية لذلك النوع من الفن"فن المنولوجيست"أما الفنان فاسمه عبد الله شاكر شاهدناه في أواخر الستينات في مدينة تعز وتحديدا على مسرح سينما قصربلقيس، السينما التي أغلقت أبوابها للأسف حاليا ولا تقول لي لماذا ولاكيف؟؟ العملية يبدو أنها قضاء وقدر، هكذا يقال ،أقول شاهدناه وهو يقلد أصوات مطربين وسياسيين ولم أعد أتذكر– لأنه كم ستكون الذاكرة هذه"ميجا بيت وكم قطر اسطواناتها أو بلغة الكمبيوتر كم راماتها "التي شاهدت الرجل قبل ما يزيد عن ثلا ثين عاما ماذا كان يقلد وفجأة اختفى من على مسرح الحياة الفنية مع كل شيء طيب يبدأ بداية جميلة ثم يختفي فجأة وكما أتى فجأة يذهب فجأةولا أحد يقول لك بعدها أين ذهب أوأين اختفى؟؟ وذلك الفن لا يزال مزدهرا في بعض البلدان العربية وله محبيه والمعجبين به ومنه يؤخذ الممثل إلى السينما ويعرف طريقه إلى المسرح وبقية الفنون ويمكن أن يصبح نجما كبيرا في المجتمعات التي تحتضن أمثال هذه المواهب، وعبد الله شاكر كانت لديه كل مواصفات الفنان الشامل ولكنه أخذها من قاصرها على ميا يبدو واحترف مهنة أخرى، ولا يقتصر الأمر على عبد الله شاكر وحده ولكن لأناس آخرين سمعنا بهم في الشطر الجنوبي من الوطن قبل الوحدة،أناس أصدرت ألبوما واحدا واختفت من الساحة تماما مثله، وعليه فبلد كبير مثل اليمن تظهر فيه المواهب وسرعان ما تسمع وقد تحولوا من ذلك المجال الذي يقال إنه لا يؤكل عيش إلى مجالات أخرى تؤكل عيشاً في حين أن العكس هو الصحيح فتلك الأعمال الفنية التي يستصغرها البعض عندنا ،في بعض البلدان لا تؤكل عيشا فحسب بل تؤكل كباب وكفته وجاتوه ويجنون من ورائها ثروات خيالية ويعتبرون ميلاد نجم فني شبيها بثروة يجب المحافظة عليها لكنهم هم أما نحن ..... ؟؟

عبدالودود المطري
Almatree @ hotmail.com

وجهة نظر

البرنامج الحكومي

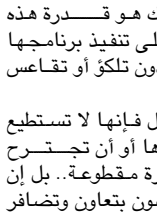
إبراهيم المعلمي

● اختلفت الرؤى وتباينت وجهات النظر حول الحكومة الجديدة وبرنامجها العام، ما بين مؤيدة ومناهضة وصامتة .. ومهما كانت هذه المواقف ، ، وأياً كان على رأس الحكومة أو داخلها أو خارج بوابتها، فإن ذلك ليس مهماً فلا يمكن الحكم على صلاحية هذا أو فساد ذاك من خلال اسمه أو من النظر إلى طلعته البهية أو صلعته النظرة.

● ومع أن بعض الدول تأخذ بهذه المقاييس الشخصية لأعضاء الحكومة وتتمتع برلماناتها بحق مساءلة الوزير وحجب الثقة عنه أو التحفظ عليه وعدم الموافقة على تعيينه ضمن التشكيل الحكومي، فإن ما يعنينا نحن في اليمن في ظل ما هو متاح دستورياً وقانونياً، هو برنامج عمل هذه الحكومة ومدى واقعيته ونجاحه في تشخيص الأوضاع ووضع المعالجات الجادة والحقيقية لإصحاحها وإصلاحها، وبالتالي وضع أولويات البناء والتنمية ضمن خطط وبرامج محكومة بجداول زمنية محددة، ملزمة ومعلنة.

والأهم من كل ذلك هو قدرة هذه الحكومة وجديتها على تنفيذ برنامجها الغام بحذافيره دون تلكؤ أو تقاعس وتحت أي ظروف.

● وبطبيعة الحال فإنها لا تستطيع أن تعمل بمفردها أو أن تجترح المعجزات في جزيرة مقطوعة.. بل إن نجاحها وفشلها مرهون بتعاون وتضافر والتفاف كل أفراد وفئات ومؤسسات الدولة والمجتمع.

● وهذه الشراكة في العمل والمسؤولية لن تتحقق إلا بقدر كبير من الوضوح والعلنية والديمقراطية.. وهذه العلنية والديمقراطية .. تستدعي إنزال وتعميم البرامج القطاعية والخطط التفصيلية لكل وزارة أو قطاع حكومي على حدة، كشرط لتحمل المسؤولية الجماعية بين الحكومة وشعبها وكأساس ضروري للمساءلة والرقابة والمحاسبة.